طرتها اعتنا و بالاحتراز عنها والصيد هو الحيوان المتوحش من الآدمي كولا
اولا وهو مباح الآ اذا كان للتلهي او ياخذ حرفة ويكون بالباذي و
الكلب والسهم والشبكة وما في معناها كالمنجل قوله والذئب لخساسته
وكذا في النهاية الذئب بدل الدب وكذا في المحيط ولانها لا يتعلمان
عادة ولا يمكن الاكل حتى لو تصورا للعلم جاز قوله بشرط علمها لقوله
تعالى وما علمتم من الجوارح اى الكواسب من السباع والطير من
مكلبين اى مسلطين للجوارح على الصيد ولقوله تعالى فكلوا مما امسكن
عليكم قوله وقال في التحفة ولو قال الباذي من صاحبه ويا كله اذا دعاه
ثم صاد فكله حكم الكلب في الوجوه قوله ومن شرط الحل بالرمي التسمية
لقوله ع لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذكر اسم الله عليه وكذا
الجرح شرط للحديث الآتي وهو اذا رميت فمميت فكل وان لم
تخرق خلافا لاحمد رحمه الله قوله لعل هوام الارض قتله لان الموهوم
في الرميات كالمتحقق وسقط اعتباره فيما لا يمكن التحرز عنه للضرورة
قوله وقد قال في المتن بعد هذا القول معاقبا فان تركها عمدا فات
قوله وفي ظاهر الرواية انه يحرم اى يحرم ما اذا لم يتمكن من التذكية قوله
فلا يجب تذكيته فيحل بلا تذكية قوله وان لم يوجد الارسال ووجد الزجر
يعتبر الزجر بشرط الانزجار لان انزجاره عقيب الزجر دليل طاعته فيجب
اعتباره قوله او قد بنصفين اكل كل لان المبان منه حي صورة
لاحكما اذ لا يتوهم سلامته وبقاؤه حيا بعد هذه الجراحة فوقع ذكوته

في الحال

في الحال فحل اكله كما اذا ابين راسه في الذكاة الاختيارية قوله وما لا
يؤكل لحمه مواشيه واذا حللتم فاصطادوا مطلقا من غير تقييد بالماكول اذا
القصد لا يتحقق بالماكول فان قلت صيد المملوك ارنب وثعالب
واذا ركبت قيد كلا بطال ولان اصطياده بسبب الانتفاع بجلده
او شعره او ريشه او الاستدفاع شره وكل ذلك مشروع لا يمنع من فعله

كتاب الرهن

وجه مناسبة كتاب الرهن بكتاب الصيد من حيث كونهما
سببين لتحصيل المال الرهن لغة الحبس اى حبس الشئ باى سبب كان قال
الله تعالى كل امرئ بما كسب رهين اى محبوس بوبال ما كسب من المعاصي قوله
كالدين فان قلت الرهن يصح بالاعيان المضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه
ولا دين قلت الموجب الاصلي هو الدين ورد العين هو المخلص على ما عليه
الجمهور ولهذا يصح الكفالة والابراء عن الضمان حال قيام العين مع ان الآداء
من العين والكفالة بها لا يجوز قوله والرجوع عن الرهن لانه تبرع ولا يدوم
محل التبرع ولهذا قال شيخ الاسلام خواهرزاده الركن الايجاب بمجرده
لانه عقد تبرع وكل ما هو كذلك يتم بالمتبرع فالرهن يتم بالمتبرع والرهن مشروع
بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب قوله تعالى فرهان مقبوضة واما
السنة فما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ان النبي ع اشترى طعاما
من يهودي الى اجل ورهنه درعا من حديد رواه البخاري ومسلم وقد انعقد
الاجماع عليه قوله والتخلية قبض فيه والصواب ان التخلية تسليم لانه عبارة
عن رفع الموانع عن القبض وهو فعل المسلم دون المتسلم والقبض فعل المتسلم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)